العنوان:	الاستثمارات المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية : استراتيجية مقترحة
المؤلف الرئيسي:	الفلاح، عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن
مؤلفين آخرين:	السنبل، عبدالعزيز بن عبدالله(مشرف)
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
موقع:	الرياض
الصفحات:	1 - 223
رقم MD:	745690
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة الملك سعود
الكلية:	كلية التربية
الدولة:	السعودية
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التعليم الجامعي، التعليم عن بعد، الاستثمار التعليمي، الجامعات السعودية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/745690

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الفلاح، عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن، و السنبل، عبدالعزيز بن عبدالله. (2016).الاستثمارات المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية: استراتيجية مقترحة(رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/745690

إسلوب MLA

الفلاح، عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن، و عبدالعزيز بن عبدالله السنبل. "الاستثمارات المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية: استراتيجية مقترحة" رسالة دكتوراه. جامعة الملك سعود، الرياض، 2016. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/745690

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

الفصل الأول

مدخل الدراسة

مدخل الدراسة

مقدمة الدراسة:

تسعى كثير من دول العالم جاهدة على اختلاف ثقافاتها وأنظمتها ونسبة تطورها إلى التركيز على الاستثمار باعتباره أحد أهم الأساليب الحديثة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لمختلف القطاعات والمجالات المتعددة والمتنوعة. ويعد ميدان التربية والتعليم أهم تلك المجالات لاهتمامه بالإنسان محور التنمية الشاملة وصانع الاستثمار الحقيقي لأي مجتمع، حيث إن الاستثمار في الطاقات البشرية يؤتي أكله على المدى البعيد محققاً نتائج إيجابية سواءً كان ذلك على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو كليهما معاً.

إن معدلات التنمية البشرية لامست مستويات عالية في عدد من دول العالم المهتمة بالاستثمار في ميدان التربية والتعليم، فقد أوضحت عدد من النتائج التي أظهرتها بعض الدراسات في عدد من دول العالم ارتفاع العائدات الاستثمارية في هذا الميدان. فعلى سبيل المثال ارتفعت عائدات استثمار الصين في التعليم من ٤,٠% عام ١٩٨٨م إلى ١٠,٢% عام ٢٠٠١م، وفي روسيا وصل العائد إلى ٩,٢% عام ٢٠٠٢م بينما كان في عام ١٩٨٥م لا يتجاوز ٢,٧%، أما في سلوفينيا فكانت النسبة ١١,٧% في عام ١٩٧٨م وبعد تركيزها على الاستثمار في التعليم تضاعف العائد حيث بلغ ٢٣,٤% في عام ١٩٩٣م (أبوطيبة، ٢٠١٣م، ص١٥٠).

وليس خافياً أن نجاح الاستثمار في ميدان التربية والتعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التخطيط التي من خلالها تُرسم الرؤى والأفكار المستقبلية للبرامج والمشاريع التربوية التعليمية، وتدفع المخطط لإيجاد بدائل ورؤى وأبعاد جديدة للعملية التربوية، كما تساهم في وضع رؤية استشرافية محددة وواضحة تنطلق من خلالها المؤسسات لتحقيق الأهداف المرسومة سابقاً.

إنه لمن المهم أن تكون هناك استراتيجية ورؤية واضحة لعملية استثمارية تشمل قطاعات التعليم بشكل عام، وقطاع التعليم العالي بشكل خاص، وذلك بسبب ارتفاع الطلب المتزايد على التعليم العالي وعدم قدرة التمويل الحكومي منفرداً على مواجهة الإقبال الكبير من كافة أفراد المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلص إمكانيات التوسع في التعليم العالي في ظل عدم كفاية هذا التمويل. وفي هذا الصدد ذكر العتي(٢٠٠٢م ،ص٥) أن الإنفاق الحكومي على التعليم يتزايد سنوياً، إلا أن ذلك لا يمكن أن يستمر بنفس الوتيرة إذ إن الدول مسؤولة عن قطاعات أخرى يلزم الصرف عليها، يضاف إلى ذلك التزايد في أعداد السكان الذي أدى إلى رفع الطلب على التعليم بشكل عام، مما أوجد إشكالية في توفير الموارد المادية اللازمة لمقابلة هذا الطلب المتزايد.

إن استثمار الدول في التعليم الجامعي بشكله التقليدي يتطلب مبالغ باهضة قد ترهق كاهل الدول من الناحية الاقتصادية لارتباط ذلك بارتفاع تكاليف الأراضي ذات المساحات المناسبة للتعليم الجامعي وما يرتبط بذلك من مبانٍ حديثة مخصصة لأغراض التربية والتعليم والمجهزة بالتقنيات والوسائل الحديثة، والمعامل والمختبرات وقاعات مصادر التعلم المتنوعة، يضاف إلى ذلك توفر طاقم إداري وتعليمي متخصص ومتفرغ لتقديم الخدمات لكافة الطلاب الملتحقين بهذا النوع من أنواع التعليم. ويتفق هذا مع ما ذكره رجب(٢٠١١م، ص٢٢٠) من صعوبة الاستثمار بشكله التقليدي في الجامعات لعدة أسباب أهمها عنصر المكان والتجهيزات وتوفير الخبرات القادرة على تقديم الخدمات بشكلها التقليدي، الأمر الذي يتطلب تكاليف استثمارية عالية في أعمال الإنشاءات والمباني والتجهيزات وذلك قبل توفير الخدمات للمستفيدين.

من هذا المنطلق بدأ متخذو القرار في مختلف دول العالم ببناء رؤى وخطط مستقبلية للأخذ بالأساليب العملية والحديثة لمواجهة تلك التحديات، وذلك لصعوبة إحداث تطور نوعي وكمي في ظل تلك العقبات التي يواجهها التعليم العالي في الوقت الراهن (بوبطانة، ١٩٩١م ، ص٢٨). فبادرت عدد من الجامعات في مختلف دول العالم بالاستثمار في التعليم الجامعي باستخدام التعليم عن بعد كأحد أهم الأساليب الاستثمارية الحديثة في هذا الميدان، ورافد من الروافد الهامة لدعم المشاريع الاستثمارية المستقبلية التي تحقق عوائد

مجزية لمؤسسات التعليم العالي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. كما أشار جورج (George,2011.p76) على قدرة برامج التعليم عن بعد في دعم الاستثمار في مختلف المجالات للتعليم العالي. و أشارت دراسة لندبرج (Lundberg, 2008.p45) بدور التعليم عن بعد في توفير العائد الاستثماري للجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة. وفي ذات السياق أكد جلين وألون (Jelen, Alon,2005.p1) أن تطبيق أسلوب التعليم عن بعد يساعد على تحقيق عوائد اقتصادية تساهم في زيادة الإيرادات المادية لبرامج التعليم العالي .

ومن جهة أخرى يتمتع هذا الأسلوب بمميزات تتوافق مع توجهات العصر الحديثة، وفي هذا الجانب أكدت دراسة كل من سيمون (Simonson,2007.p7) ودراسة كوتش (KOCH, 2006.61) أن التعليم عن بعد لديه القدرة على توفير التكاليف المادية واستثمار الوقت بشكل فعال، يضاف إلى ذلك زيادة واضحة في التحفيز والرضى لدى مستخدميه، وأنه يتميز عن التعليم التقليدي من ناحية المرونة والسهولة وتنوع اختيار وسائل التعليم مثل الوسائط المتعددة أو الأقراص المدمجة أو التلفزيون والانترنت.

مشكلة الدراسة:

اهتمت كثير من دول العالم المتقدم بجانب الاستثمار في التعليم العالي لاعتقادها بأهمية هذا الجانب في تحقيق الأهداف المعرفية والاقتصادية التي تسعى تلك الدول لتحقيقها لضمان استمرارها في مصاف الدول المتقدمة علمياً واقتصادياً. فطبقاً لدراسة قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تبين أن الاستثمار في التعليم العالي يدرُّ عائداً يفوق معدلات الفائدة الحقيقية، كما تبين أن مقدار المال الذي يمكن أن يكسبه شخص حاصل على التعليم العالي مقارنة بمقدار المال الذي يمكن أن يكسبه شخص حاصل على التعليم الثانوي قد ازداد في المتوسط بنسبة ١% كل عام فيما بين عامي ١٩٩٧م و٢٠٠٣م وذلك في ٢٢ دولة من الدول التابعة لتلك المنظمة التي توفرت البيانات حولها. إضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن الفرق في

الدخل بين العمال الحاصلين على الشهادة الثانوية وغيرهم من الحاصلين على التعليم الجامعي قد يتراوح بين ٢٥% في الدنمرك ونيوزلندة، و٥٠% إلى ١١٩% في جمهورية التشيك وفنلندا وفرنسا وألمانيا والمجر وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما أن البلدان التي تعطي الأفراد عاماً إضافياً من التعليم يمكنها أن تزيد من الإنتاجية وتحقق زيادة في المخرجات الاقتصادية بنسبة تتراوح ما بين ٣% إلى ٦% بمرور الوقت. وفي الوقت ذاته فإن الأفراد الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية يواجهون مخاطر البطالة والفقر بصورة أكبر(المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، ٢٠١٢م، ص٣٣، ٣٤).

إن نجاح تلك الدول في تحقيق معدلات عالية من الاستثمار التعليمي يعتمد بشكل كبير على خطط علمية ورؤى مستقبلية حققت لها تطوراً ونماءً في شتى المجالات الاقتصادية والتعلمية، الأمر الذي دعا كثيراً من الدول النامية للعناية بالتخطيط للاستثمار في ميدان التعليم العالي لتحقيق العوائد والمنفعة المستقبلية لدولها وشعوبها.

وفي ضوء ذلك النجاح الذي حققته كثير من دول العالم قامت وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بإعداد مشروع خطة مستقبلية للتعليم الجامعي، ويهدف هذا المشروع إلى صياغة خطة استراتيجية بعيدة المدى لفترة خمس وعشرين سنة مع تحديد الرؤية والرسالة والأبعاد للاستراتيجية ووضع آلية عملية للتنفيذ تُحدد رؤيته ورسالته واحتياجاته وأنماطه ونوعية مخرجاته وأساليب تمويله بالإضافة إلى تطوير خطة تنفيذيه تفصيلية للسنوات الخمس الأولى (وزارة التعليم العالي١. ١٤٣٢هـ ، ص٣).

لقد تضمنت هذه الخطة أربعين برنامجاً عملياً مشتقة من ثمان قضايا رئيسة بهدف التوصل إلى معالجة القضايا الحالية والمستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والارتقاء به إلى آفاق جديدة وجعله قادراً على المنافسة والريادة العالمية وتحقيق أهدافه ورؤيته (وزارة التعليم العالي٢. ١٤٣٢هـ، ص٣).

وعلى الرغم من كثرة البرامج المطروحة إلا أن التعليم عن بعد ورد في قضيتين فقط، الأولى الاستيعاب والقبول، والثانية تقنية المعلومات، وكلا الموضوعين تناولا التعليم عن بعد من الجانب التطويري، ولم تُشر الخطة بشكل خاص إلى أية رؤية استثمارية لبرامج التعليم عن بعد في المستقبل سواءً كان ذلك من جانب التكلفة والعائد أو من جانب ملاءمة التخصصات المطروحة في البرامج لاحتياجات سوق العمل السعودية.

يضاف إلى ذلك أن الرؤية والرسالة والأهداف الموجودة في عدد من المواقع الالكترونية الرسمية لعمادات التعليم عن بعد في الجامعات السعودية(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- جامعة الدمام) لم تتناول الجانب الاستثماري لبرامج التعليم عن بعد ، مما يؤيد عدم وضوح في الرؤية الاستثمارية لبرامج التعليم عن بعد، يؤكد هذا ما ذكره صائغ وآخرون(٢٠٠٨م، ص٦٣، ٧٢) إلى وجود ضعف في الرؤية الاستثمارية المقدمة من قبل الكليات والجامعات وعدم مواكبة المستجدات ، بالإضافة إلى الافتقار لنظام إداري تسويقي للاستشارات العلمية في الميدان التربوي مع أهمية تعزيز مفاهيم وأساليب الاستثمار التربوي بما يحقق القدرة الاقتصادية التي تمكنها من الإسهام في تمويل برامج التطوير والتميز. كما بين الزلزلة (٢٠١١م ، ص٤) وجود قصور في توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج التعليم العام والتعليم العالي من ناحية، وسوء استغلال المتاح من هذه الاستثمارات من ناحية أخرى، وذلك بسبب ضعف كفاءة استخدام الاستثمارات المتاحة. وأكد الحاج(١٩٩٢م ، ص١٧) على ضرورة وجود رؤية استثمارية لمؤسسات التعليم العالي لتحديد الموارد المتاحة بما يتناسب مع إمكانات المجتمع بالإضافة إلى تحديد حجم ومستوى نظام التعليم العالي بحيث تتوافق مخرجاته مع المتطلبات الإنتاجية والتنمية. وأوضح القحطاني(٢٠١٣م ، ص١٤٧) بأن الجامعات السعودية في حاجة ماسة لتبني رؤى استثمارية متنوعة تساهم في تنويع المصادر المالية وإيجاد بدائل تمويلية غير حكومية وتعزيز النظرة الاستثمارية خاصة في برامج التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني.

ويشير عدد من الدراسات التي تناولت الاستثمار في التعليم إلى وجود حاجة لإجراء دراسات محددة في الاستثمارات المستقبلية للتعليم الجامعي باختلاف صيغه وبرامجه كدراسة القحطاني(١٤٢٩هـ، ص٢٩٨) التي

أكدت بأن هناك حاجة لإجراء البحوث العلمية في مجال الاستثمارات المستقبلية في التعليم الجامعي. ودراسة الطوق(١٤٢٧هـ ، ص٢٩٩) التي أكدت على أهمية دراسة مجالات الاستثمار في التعليم العالي.

كما أكدت دراسة سيمنسون (Simonson, 2007.) على ضرورة قياس الاستثمارات في التعليم عن بعد في المؤسسات التربوية والتعليمية معتمدين في ذلك على الدراسات العلمية واستشارة المتخصصين المهرة في هذا المجال . ووجدت دراسة العاني والشايع(٢٠١٢م، ص١١٤) أنه من المهم أن تكون هناك دراسات لجدوى اقتصادية أولية تبين تكاليف ومنافع هذه المشاريع والتي سوف تساعد المسؤولين في الوصول إلى القرار الأمثل بهذا الشأن.

وانطلاقاً من أهمية الجانب الاستثماري في التعليم العالي بشكل عام والتعليم عن بعد بشكل خاص، ولما حققته كثير من دول العالم من عوائد استثمارية في هذا المجال، وعدم وضوح الخطط والرؤى الاستثمارية لبرامج التعليم عن بعد في الجامعات، والحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات حول الاستثمار في برامج التعليم العالي عن بعد، فإن مشكلة البحث تتحدد في دراسة الاستثمار في البرامج والفرص التعليمية المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على واقع الاستثمار في برامج التعليم عن بعد في الجامعات السعودية.

٢- التعرف على الاستثمارات في البرامج والفرص التعليمية المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية.

٣- تحديد أوجه استثمار الإيرادات المالية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية.

٤- التعرف على التكلفة والعائد من برامج التعليم عن بعد بالجامعات السعودية.

٥- تقديم مقترح لخطة استراتيجية لتطوير الاستثمار في التعليم عن بعد للجامعات السعودية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية:

١- أهمية دراسة الاستثمار في البرامج والفرص التعليمية المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية على اعتبار أنه من الموضوعات الجديدة

٢- تناول هذا الموضوع ينسجم مع الاتجاهات الحديثة التي تأخذ بها المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

٣- يمكن أن تسهم الدراسة في إبراز دور برامج التعليم عن بعد في الجامعات كأحد الروافد المادية غير التقليدية للجامعات السعودية.

الأهمية التطبيقية:

١- يمكن أن تكشف الدراسة الجدوى الاستثمارية لبرامج التعليم عن بعد القائمة في الجامعات السعودية من حيث التكلفة والعائد.

٢- يمكن أن تبين الدراســة مدى ملاءمة مخرجات برامج التعليم عن بعد في الجامعات الســعودية من حيث (ملاءمة سوق العمل، ومستوى الطلاب) لحاجات سوق العمل وبالتالي الاستفادة من نتائجها في ربط مخرجات التعليم عن بعد بحاجات سوق العمل.

٣- من الممكن الاســتفادة من الخطة الاســتراتيجية المقترحة التي قدمتها الدراســة في تطوير الاســتثمار في برامج التعليم عن بعد بما يتناسب مع رؤى وتطلعات الجامعات السعودية.

أسئلة الدراسة:

سعت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما واقع الاستثمار في برامج التعليم عن بعد في الجامعات السعودية من وجهة نظر عمداء ووكلاء وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف السعودية؟

٢- ما الاستثمارات في البرامج والفرص التعليمية المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية من وجهة نظر عمداء ووكلاء وأعضــاء هيئة التدريس في الجامعات الســعودية وأعضــاء مجالس الغرف السعودية؟

٣- ما أوجه استثمار الإيرادات المالية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية؟

٤- ما التكلفة والعائد من برامج التعليم عن بعد بالجامعات السعودية؟

٥- ما الخطة الاســتراتيجية المقترحة لتطوير الاســتثمار في التعليم عن بعد للجامعات الســعودية من وجهة نظر عمداء ووكلاء وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف السعودية؟

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية:

اقتصر موضوع الدراسة على واقع الاستثمار لبرامج التعليم عن بعد في الجامعات السعودية من حيث حاجة سوق العمل السعودي إلى التخصصات القائمة حالياً في التعليم عن بعد في الجامعات السعودية ومستويات الطلاب، والاستثمار في البرامج والفرص التعليمية المستقبلية للتعليم عن بعد ، وقياس التكلفة والعائد ، وأوجه استثمار إيرادات التعليم عن بعد من تلك البرامج.

الحدود المكانية:

اقتصرت هذه الدراسة على الجامعات المطبقة لنظام التعليم المطور للانتساب عن بعد في المملكة العربية السعودية والتي مضى على تطبيقها للبرنامج مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وهي جامعة الملك فيصل وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الدمام.

الحدود الزمانية:

طبقت هذه الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

الحدود البشرية:

طبقت هذه الدراسة على عمداء ووكلاء وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية المشمولة في الدراسة، وأعضاء الغرف التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

١- الاستثمار:

"جميع ما يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية كالاستثمار في التعليم والتدريب والصحة وغيرها من الاستثمارات التي تعمل على فع مستوى إنتاجية الأفراد وبالتالي رفع مستوى الإنتاجية على المستوى الوطني" (التهامي.١٩٩٢م.ص١٥).

ويمكن تعريف الاستثمارات المستقبلية في هذه الدراسة بمجموعة البرامج أو الفرص التعليمية التي يمكن أن تقدمها الجامعات السعودية عن طريق نظام التعليم المطور للانتساب عن بعد والتي من المفترض أن تلبي الحاجات الفعلية لأفراد المجتمع وسوق العمل في المملكة العربية السعودية وفق تصور قائم على دراسة الجوانب التالية:

أ-برامج غير موجودة ويجب استحداثها في المستقبل من ضمن برامج الانتساب المطور عن بعد.

ب-برامج قائمة حالياً ويجب تطويرها.

ج-برامج قائمة حالياً ولا تتناسب مع تطلعات المستقبل ويجب إغلاقها.

د- برامج تنموية ومجتمعية يمكن استحداثها في منظومة التعليم عن بعد للجامعات مستقبلاً.

٢- التعليم عن بعد:

هو ذلك النوع أو النظام من التعليم الذي يقدم فرصاً تعليمية وتدريبية للمتعلمين دون إشراف مباشر من المعلم ودون الالتزام بوقت ومكان محدد لمن لم يستطع استكمال الدراسة أو يعيقه العمل عن الانتظام ويعتبر بديلاً للتعليم التقليدي أو مكملاً له، ويتم تحت إشراف مؤسسة تعليمية مسؤولة عن إعداد المواد التعليمية والأدوات اللازمة للتعليم الفردي اعتماداً على وسائط تكنولوجية عديدة مثل الكمبيوتر والانترنت والتي يمكن أن تساعد في الاتصال بين المتعلمين والمعلمين بطريقة افتراضية (سالم، ٢٠٠٤م، ص٣٩٢).

ويمكن تعريف التعليم عن بعد في هذه الدراسة بأنه العملية التي تهدف إلى نقل المعارف والخبرات والمهارات من خلال توظيف التقنيات الحديثة و تقنية المعلومات والاتصالات والأنظمة التفاعلية الافتراضية التي توفر اتصال متزامن أو غير متزامن بين المعلم وطلابه بدون أن يكون هناك معيقات مكانية أو زمانية .

٣- نظام التعليم المطور للانتساب عن بعد:

نظام تعليمي جامعي يمنح الطالب بعد إنهائه لمتطلبات التخرج درجة البكالوريوس (انتساب) في أحد التخصصات المتاحة. ويستفيد هذا النظام من التقنيات الحديثة في معالجة صعوبات النظام القديم للانتساب وذلك من خلال توظيف الأنظمة العالمية المتخصصة في مجال التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد والاعتماد بشكل أساسي على تقنية المعلومات والاتصالات. كما يعتمد هذا النظام التعليمي المتطور على أنظمة التعليم التفاعلية الافتراضية التي توفر التفاعل المباشر بين الطلبة وأساتذتهم، والبرمجيات اللازمة لإعداد وتطوير المواد التعليمية الالكترونية، والأنظمة المتطورة

لتسجيل المحاضرات بكافة فعالياتها وتوفيرها للطلبة حيث يمكن تصفحها وإعادة عرضها باستخدام الإنترنت في أي زمان و مكان. (جامعة الملك فيصل ، ٢٠١٤م) .

٤- التكلفة والعائد:

"أسلوب يقدم الطريقة المنهجية للمقارنة بين فوائد وتكاليف نشاط معين أو خدمة معينة ، أي أنه يسعى لقياس التكلفة الاقتصادية وغير الاقتصادية ومقارنتها بالقيمة الناتجة عن القيام بعمل ما ، وهو بهذا يساعد على تقديم مؤشرات تسمح بترجيح أسلوب على آخر في مجال معين" (الأيوبي . ١٩٩٥م . ص٢١).

ويقصد بالتكلفة والعائد في هذه الدراسة بأنها عملية لحساب تكاليف وإيرادات نظام التعليم المطور للانتساب عن بعد في الجامعات السعودية لثلاث سنوات سابقة من بداية العام الجامعي ١٤٣٠ -١٤٣١هـ وحتى العام الجامعي ١٤٣٢-١٤٣٣هـ من خلال سجل أعداد الطلاب المنتسبين وسجل تسرب الطلاب ، والقيمة المادية للساعات الدراسية المعلنة في مواقع الجامعات المشمولة في الدراسة ، المصروفات وتشمل رواتب العاملين ومكافآت المتعاونين والمواقع الالكترونية ، والمصروفات الأخرى لعمادات التعليم عن بعد في الجامعات السعودية. باستخدام أسلوب المعدل المتوسط للعائد.

٥- الاستراتيجية:

"أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة، فهي علاقة بين وسائط وأهداف تسعى لتكييف الوسائل المتاحة كافة والموارد والإمكانات المادية والبشرية –داخلية منها والخارجية- لتحقيق تلك الأهداف"(الحربي،٢٠١١م،ص١١٦). ويمكن تعريف الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها مجموعة

الرؤى والأفكار وآليات العمل المستقبلية التي تساهم في تحقيق الأهداف المرسومة بقصد تفعيل الاستثمارات المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية.